

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات المحاكمة العادلة ؟

Criminal procedures are an opportunity to reduce the duration of litigation or a new challenge that threatens fair trial guarantees?♦
بوعمره عقبة

جامعة مولود معمري تيزي وزو / الجزائر

Okba.bouamra@ummtto.dz

تاريخ النشر: 2024/12/18

تاريخ القبول: 2024/12/09

تاريخ الإرسال: 2024/04/09

الملخص:

لقد خطى المشرع الجزائري خطوة نوعية في إطار عصنة قطاع العدالة ، وهذا من خلال إضفاء الطابع الرقمي على إجراءات التقاضي قصد مواكبة التحول الرقمي ومنها فرصة لتسهيل ممارسة حق اللجوء إلى القضاء و تدارك النقص الذي يعتري حق السرعة في نظر الدعاوى العمومية ، إلا أن هذه الرقمنة قد تنعكس سلبا على الضمانات الممنوحة للمتقاضين رغم امتصاصها لطول البعض من الإجراءات

الكلمات المفتاحية: عصنة العدالة ، التحول الرقمي ، إجراءات التقاضي ، السرعة ، الضمانات

Abstract:

The Algerian legislature has taken a significant step towards modernizing the justice sector by digitizing litigation procedures, aiming to keep up with the digital transformation. This provides an opportunity to facilitate access to justice and address the shortcomings that affect the right to a speedy trial in Public lawsuit . However, this digitization may have negative implications for the guarantees provided to litigants, despite its intention to streamline some lengthy procedures.

Keywords: Modernization of justice, digital transformation, litigation procedures, speed, guarantees.

مقدمة:

لقد غير التحول الرقمي من مظاهر قطاع العدالة ، اذا ارتقى به من العالم الورقي التقليدي إلى عالم في فضاء رقمي يركز على دعائم ووسائل إلكترونية ، أين يتم استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في إدارة و

بوعمرة عقبة

تسيير الدعوى العمومية ، و تعتبر رقمنة الإجراءات الجزائية في الأنظمة القضائية المقارنة فرصة هامة لتقليص زمن و مدة التقاضي و اختصار الإجراءات وتحسين كفاءة النظام القضائي والرقع من قيمتها من حيث احترامه لمبدأ الفصل في الدعوى العمومية في آجال معقولة ، وعلى الرغم من أن اللجوء إلى وسائل الاتصال المرئية و السمعية في إطار التحقيق و جلسات المحاكمة في ظل خلق بيئة تقاضي رقمية يسهل نظر القضايا و يخفف من أزمة الاختناق القضائي ، إلا أنه يمكن أن تكون تحد جديد على هذه السرعة ، بدل اختزال و اختصار الوقت يزيد من طول المدة كما يثير بعض المخاوف التي تنعكس سلبا على أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمتقاضين المحاكمة العادلة في سياق اعتماد رقمنة الإجراءات الجزائية ، وهذا ما يتم دراسته من خلال إشكالية :

إلى أي مدى يمكن القول بفاعلية نجاح الدور المتوقع للتكنولوجيا الحديثة في تعزيز كفاءة النظام القضائي و تقليص مدة السير في الإجراءات الجزائية ؟ وفيما تتمثل التأثيرات المختلفة للرقمنة على الضمانات الممنوحة للمتقاضين في إطار محاكمة عادلة سريعة وموجزة؟

منهج الدراسة :

ستكون الدراسة وفقا للمنهج التحليلي والوصفي ، من خلال الحديث عن الاتجاه الحديث في المنظومة التشريعية الجزائية ، تماشيا مع العصرية في ظل رقمنة الإجراءات القضائية ، و بالتالي تحليل أهم المنصوص القانونية التي جاءت بها القوانين التي لها علاقة بالعصرية ، لا سيما في سنة 2025 و في سنة 2020 تبني نظام التقاضي عن بعد ، وهذا بغية الوصول إلى أهم الاقتراحات التي يمكن لها أن تجعل من موضوع رقمنة الإجراءات فعال و يساهم في تحقيق خاصية السرعة بالتوازن مع ضرورة احترام الضمانات الممنوحة للمتقاضين.

خطة الدراسة :

1-مظاهر التحول الرقمي في الشق الإجرائي كتعبير عن تبسيط إجراءات التقاضي

1-1التعديلات المتوالية على قانون الإجراءات الجزائية

1-2نتائج إدخال الرقمنة على المنظومة الجزائية كتجسيد لإيجاز الإجراءات الجزائية

2-ضمانات المحاكمة العادلة بين واقع السرعة و رهانات التطبيق الفعلي للإجراءات في البيئة الرقمية

1-2- خلال مرحلة التحقيق القضائي

2-2- أثناء مرحلة المحاكمة

1- مظاهر التحول الرقمي في الشق الإجرائي كتعبير عن تبسيط إجراءات التقاضي :

لقد شملت موجة التطور التكنولوجي قطاع العدالة من باب واسع ، وكادت أن تغير فيه بصورة جذرية ، لا سيما من حيث الجانب الإجرائي الذي يعتبر المحور الرئيسي- و العمود الفقري لسير الدعوى

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

العمومية، و هذا من التعديلات المتوالية على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري إلى جانب نتائج ملامح هذا التحول بوصفه كتعبير عن الاختصار في تناول الإجراءات و التخفيف من أزمة الضغط و الاختناق القضائي

1-1 التعديلات المتوالية على قانون الإجراءات الجزائية :

لقد شهد قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الصادر بموجب الأمر رقم 66_155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 تعديلات جد مهمة ، عبرت و بصورة صريحة عن مواكبة التحول الرقمي في مرفق القضاء و أهمها جاء في سنة 2015 و الثاني في سنة

أ- دراسة في القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرية العدالة :

من أجل عصنة العمل الإداري لوزارة العدل، باعتباره المنطلق الذي تركز عليه باقي الإجراءات من حيث صحتها و دقتها تم وضع منظومة معلوماتية لوزارة العدل والتي هي مجموعة من الأنظمة الآلية المعلوماتية وضعت للإدارة والتسيير قصد توفير و تقديم خدمات إلكترونية لجميع المتقاضيين¹ على حد سواء دون أي تمييز مهما كان ، وهذا من خلال ربط جميع المؤسسات التابعة لوزارة العدل بشبكة انترنت داخلية و يتم تسييرها بواسطة المعالجة والتخزين في وحدة مركزية على مستوى العاصمة والتي مكنت من رقمة الملفات لوجه عام، سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة ، ظف إليه المستخرجات القضائية²

وهذا طبعاً مع توفير الحماية التقنية للمعلومات و البيانات المتواجدة في شبكة الانترنت والعمل على سلامتها وحمايتها من كل أشكال الانتهاكات و الاختراقات ، من خلال تسطير برنامج إلكتروني يرخص استعمال ومعالجة المعطيات المتواجدة داخل النظام وتدعيمها بقوانين أخرى أكثر تفصيلاً³

ومن هذا المنطلق تتضح معالم الرقمنة المسطرة في طيات القانون رقم 03-15 ، وانطلاقاً من المادة رقم 03 إلى غاية المادة رقم 19 منه تتجسد هذه المظاهر في 03 نقاط أساسية ركز عليها المشرع الجزائري من أجل تقليص مدة التقاضي قدر الإمكان و التسهيل على المتقاضيين و الفاعلين القضائيين من القيام بمهامهم بأحسن وجه و في أجل معتول

¹ وزارة العدل الجزائرية ، رقمنة الإجراءات القضائية ، موجز حول العصرية تم نشره في تاريخ 23 مارس 2021 على الرابط الإلكتروني <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/> ، وتم التصفح في تاريخ 6 أبريل 2024 ، على الساعة 11:59

² محمد العيداني، يوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرية العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020، ص 209/205

³ القانون رقم 04-09 ، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج، ع، 47، الصادرة في 2009/08/16

و القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج، ع، 43

أ-1- التصديق والتوقيع الإلكتروني :

تعتبر عملية التصديق الإلكتروني من أهم مظاهر التحول الرقمي الإجرائي الذي جاء بها القانون رقم 03_15 و الذي نظمها القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015 من الجريدة الرسمية العدد 6 ، و يعتبر التصديق الإلكتروني أو ما يطلق عليه بالتصديق الرقمي أو الشهادة الإلكترونية، اذ يهدف إلى ضمان قانونية و مصداقية وسلامة أمان المعلومات المرسلة أو المخزنة إلكترونياً و يستند على استخدام المفاتيح المشفرة قصد تأمين هذه البيانات ذات الطابع الرقمي¹ أي يستخدم التصديق الإلكتروني من أجل توفير وضمان الحماية للهوية الرقمية الخاصة بأطراف التقاضي وكذا القائمين على هذه العملية لمواجهة عدم تغيير أو تعديل البيانات أثناء ضمها في المنظومة الرقمية الإجرائية

في حين عرف المشرع التوقيع الإلكتروني بصورة صريحة من خلال نص المادة الثانية من القانون رقم 04_15 السابق الذكر على أنه عبارة عن مجموعة من البيانات تكون في شكل إلكتروني ترتبط منطقياً بمجموعة من البيانات الأخرى كوسيلة للتوثيق و غالباً ما تكون رموز او مفاتيح مشفرة تتم من خلال برنامج معلوماتي محمي مسبقاً لذلك .

بحيث كان الإطلاق الرسمي لهاتين الخدمتين بشكل رسمي في تاريخ 13 مارس 2021 ، وهذا في سياق الاستراتيجية المتكاملة التي اعتمدها المشرع قصد تسريع و عصنة النشاط الاداري لوزارة العدل عن طريق الاستناد إلى مزايا تقنيات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و الفرص و المزايا و التسهيلات التي تتيحها في مجال تبسيط الاجراءات و تحسينها²

أ-2- إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني :

لقد خصص المشرع الجزائي الفصل الثالث من القانون رقم 03-15 في إطار عصنة مرفق العدالة من المادة رقم 10 إلى المادة رقم 14 من نفس القانون بإيضاح و تبيان الطرق المستحدثة للمراسلة بالطريقة الالكترونية وكيفية تطبيقها مع الاخذ بعين الاعتبار سرية وأمن التراسل وضرورة حفظ المعطيات و البيانات الرقمية . و الجدير بالذكر فيما تعلق بالوثائق القضائية، ان المشرع الجزائري في مواقف قانونية أخرى تتعلق بسحب بعض المستندات القضائية عبر الانترنت في اطار تسهيل وتطوير الخدمات القضائية الرقمية في ظروف تتصف بالسرعة مايلى :

¹ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، التوقيع والتصديق الإلكترونيين ، مقال مصمم من طرف مؤسسة دعم تطوير الرقمنة ، تم النشر في 2024 ، على الرابط الإلكتروني ، <https://www.mpt.gov.dz> ، تم التصفح في 6 أبريل 2024 على الساعة 12:32

² زاهية براهيمي المدير العام للسلطة الحكومية للتصديق و التوقيع الإلكتروني ، مداخلة حول الإطلاق الرسمي لخدمات التصديق و التوقيع الإلكترونيين ، السلطة الحكومية للتصديق و التوقيع الإلكترونيين نجاحات و تحديات ، خطة طريق 2021_2023 ، في 13 مارس 2021 ، على الرابط الإلكتروني <https://www.youtube.com/watch?v=L7CtLYWrh80>

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات المحاكمة العادلة ؟

الأحكام والقرارات¹

صحيفة السوابق العدلية²

شهادة الجنسية³

3- استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية :

يعتبر القانون رقم 15_03 بمثابة قفزة نوعية في المجال القضائي الإجرائي ، فاستحدثت لأول على التوجه نحو تجسيد ما يعرف بالتقاضي في البيئة الرقمية كتعبيرا عن مواكبته لمستجدات السياسة الجنائية المعاصرة المتعلقة بعصرنة مرفق العدالة، وبالتالي تحديد شروط استعمالها والإجراءات الواجب اتباعها، من خلال المواد 14، 15، 16 من هذا القانون لتسريع و تبسيط إجراءات التقاضي قصد التقليل من مدة الفصل في موضوع الدعوى العمومية .

ومن هذا المنطلق يعد الاتجاه نحو إستعمال الوسائل التقنية الحديثة في هذا النظام فرصة جديدة تتيح المحادثة عن بعد أين يتم التخاطب خلف الشاشات من خلال الصوت والصورة⁴ وهو ما حدث بالفعل في أول محاكمة جزائية جزائرية بتاريخ 2015/10/07 بمحكمة القليعة ، وكذا أول فيما أول محاكمة دولية بتاريخ 2016/07/11 بمجلس قضاء المسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة والصوت وهو في مجلس قضاء "نانتيز بفرنسا"⁵

و لعل أهم الإجراءات القضائية الإلكترونية التي وأكبت ظهور هذه التقنية كمحاولة لتسهيل عملية التقاضي أجد النظام الآلي لتسيير الجمهور العقاري⁶

¹ الطيب بلواضع، الذهبي خليفة، الخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال عصرة العدالة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 1، جامعة المسيلة، جاني 2020، ص 146

² وهذا من خلال تمكن الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول على القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية، ممضاة إلكترونية، وذلك عبر الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، طلف إليه، مع اعتبار أن القسيمة رقم (03) لصحيفة السوابق القضائية وثيقة شخصية و سرية، لا يمكن لغير صاحبها أن يقوم بالتسجيل وطلب نسخة منها عبر الإنترنت كل استعمال غير مشروع لمعطيات شخصية تتعلق بالغير، تعرض صاحبها للمتابعة الجزائية طبقا لنص المادة 248 من قانون العقوبات الجزائري ، و لمزيد من التفاصيل انظر موقع وزارة العدل الجزائرية ، وكذا انظر الى الرابط الخاص لاستخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3 <http://www.mjjustice.dz/ar>

³ الطيب بلواضع، الذهبي خليفة، المرجع السابق، ص 145

⁴ بقلم النهار الجديد ، أول محاكمة عن بعد في القليعة ، نشر في 07 أكتوبر 2015 - 00:00 ، الرابط الإلكتروني التالي <https://nhar.tv/MRZAF> ، تم التصفح في 6 أبريل 2024، على الساعة 14:33

⁵ محمد العيداني، يوسف زروق، المرجع السابق، ص 515

⁶ بوشاري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر ، عرض تجربة مرفق العدالة 1999، 2017 المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلة 06، العدد 11، جاني 2018، ص 210

ب- دراسة في الأمر رقم 04-20 المعدل والمتمم للإجراءات الجزائية :

لم يقف المشرع الجزائري عند الأمر رقم 15_03 في إطار العصرية و إدخال الرقمنة على الإجراءات الجزائية ، بل وسع طموحه بغية تحقيق سرعة أكثر في السير في العمل الإجرائي و تفعيل مبدأ الأجل المعقولة في ظل التحول الرقمي ، فقام بتعديل قانون الإجراءات الجزائية في سنة 2020 بموجب الأمر رقم 20_04 المؤرخ في 11 محرم 1442، الموافق ل 30 غشت 2020 ، يعدل ويتمم الأمر 66 - 15 و المتضمن لقانون الاجراءات الجزائية، ج، ر، ع، 51، وهذا بالنص و الحث على إستعمال أحدث التقنيات التكنولوجية المعاصرة.

ب-1- استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات :

جاءت المواد 441 مكرر و 441 مكرر 1، لكن دون ان يتطرق الى تحديد ما هو المقصود بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في المجال القضائي، بالرغم من أنه حدد الشروط والإجراءات الواجب اتباعها عند اللجوء الى هذه التقنية ، اذا من أهم متطلبات استخدام هذه التقنية لاختصار الإجراءات و ايجازها أجد مايلي :

• توافر جهاز معالجة آلية المعطيات :

و يمكن تعريف الحاسب الآلي على أنه الجهاز الآلي الذي يستقبل البيانات من طريق البرامج ويخزنها في ذاكرته الداخلية و القيام بمعالجتها على النحو المطلوب بغية الوصول إلى نتائج محددة ، أو هو ذلك الجهاز الذي يتكون من عنصرين أحدهما مادي ، و يشمل الأول كل المكونات المادية ، و الآخر معنوي يشمل البرامج حيث يتم تشغيله على ضوء برنامج يتم تحميله وتخزينه في ذاكرته ومن ثم يقوم باستقبال البيانات و المعطيات ومعالجتها عن طريق إجراء العمليات المختلفة³

• تتطلب المحاكمة عن بعد انشاء شبكة داخلية :

وهو نفس الحال الذي يقتضيه نظام التقاضي الإلكتروني بالمعنى التام ، فلا بد من أن لكل جهة قضائية شبكة داخلية تعرف بالأنترنت تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة لبعضها البعض⁴ أي أن هذه الشبكة الداخلية هي عبارة عن حاسب آلي يتحدث إلى حاسب آلي آخر و يربط بينهما أسلاك و دعائم إلكترونية ، وإذا كانت الحواسيب هاته موجودة في أماكن متفرقة و ليست قريبة من بعضها البعض يمكن

¹ نفس المرجع ، ص 211

² الطيب بلواضح، الذهبي خليفة ، المرجع السابق ، ص 150

³ محمد حماد مرهج الهيبي ، التكنولوجيا الحديثة و القانون الجنائي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، في سنة 2004، ص 144

⁴ القاضي حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية و كمنهج من فروع القانون بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، في سنة 2010 ، ص 60

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

استخدام الأقمار الصناعية¹ و تكون مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها بعضها و تمكن جميع المتقاضين و الجهات القضائية في المحكمة من عملية الاتصال ببعضهم البعض آليا و تلقائيا و إرسال الملفات و تبادلها دون الحضور الشخصي فعليا أمام الجهة القضائية المختصة²

مع الإشارة إلى أنه تستخدم نفس بروتوكولات الشبكة العالمية وخدماتها، كالبريد الإلكتروني وخدمة video conference³

• تجهيز قاعة المحكمة بكاميرات عالية الدقة :

و تكون في مكان مثالي من قاعة المحكمة ، حيث تقوم بتصوير ونقل الصورة بطريقتين، الأولى ترصد مجريات قاعة المحكمة و جميع الحاضرين ليم نقل هذا المحتوى على الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة الافتراضية ، حتى يتمكن أي مواطن من الدخول لقاعة المحكمة عبر الموقع _ عن بعد _ وحضور جلسات المحاكمة تحقيقا لمبدأ العلنية في المحاكمات ، أما الطريقة الثانية تكون من خلال عرض محتوى ملف الدعوى على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي- للمحكمة في حالة هدم الحضور الشخصي- للأطراف باستخدام تقنية الزوم⁴ مع الإشارة كذلك أنه يتم توفير شاشة عرض كبيرة و تكون مرتبطة ارتباطا مباشرة مع جهاز المعالجة الآلية المعطيات المخصص لإجراء عملية التقاضي عن بعد ، و يتم من خلالها عرض شامل و مفصل لجميع الإجراءات⁵

ب-2- استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق و المحاكمة:

• أثناء التحقيق :

لقد تناول الأمر رقم 20_04 في المواد 441 مكرر 2 الى 441 مكرر 6 إمكانية استعمال سمات التحقيق المحادثة المرئية عن بعد في كل من الاستجواب أو سماع أي شخص و كذا في إجراء المواجهة بين الأشخاص ، و حتى في مسألة التبليغات ، اذ يستوجب تحرير محاضر بشأنها احتراماً للتدوين في عملية التحقيق القضائي ، إلا أن دراسة نص المادة 441 مكرر 1/2 أجد أنها قد فرقت بين استجواب المتهم المحبوس و غير المحبوس أو في شأن سماعهم .

¹ عصام نورالدين ، إدارة المعرفة و التكنولوجيا الحديثة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، في ، 2010 ، ص 167

² القاضي حازم محمد الشرعة ، المرجع السابق ، ص 60

³ عبد العزيز بن سعد الغانم ، المحكمة الإلكترونية ، دراسة تأصيلية مقارنة ، دار جامعة نايف للنشر- ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، في

سنة 2017 ، ص 42,43

⁴ القاضي حازم محمد الشرعة ، المرجع السابق ، ص 69,61

⁵ عبد العزيز بن سعد الغانم ، المرجع السابق ، ص 42,43

• أثناء المحاكمة :

وفي هذا الإطار جاء الأمر رقم 04-20 في المواد 441 مكرر 7 والموا 441 مكرر 8 بالنص على كيفية استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في إطار المحاكمة ، بحيث في حالة رأت جهة الحكم ضرورة اللجوء الى استعمال هذه التقنية أو أبدت رغبتها في ذلك فإنه يتوجب عليها ضرورة أخذ رأي النيابة العامة ، وعليها كذلك أن تحيط باقي الخصوم بذلك، و في حال ما اعترضت هذه الأخيرة أو قدم أحد الخصوم أو دفاعه أو المتهم الموقوف أو دفاعه موقفا أو سببا لتبرير رفضه قصد الامتثال أمام هذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض فيها هنا أن تصدر قرار غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق تقنية المحادثة المرئية عن بعد ، و يحزر أمين ضبط المؤسسة العقابية _ المحرر الإلكتروني _ محضر عن سير عملية استعمال هذه التقنية ويوقعه ثم يرسله بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية الى الجهة القضائية المختصة و المؤهلة لإحاقه بملف الاجراءات الإلكترونية ، و يحق للدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة، مع مراعاة باقي الأطراف في حالة اتخاذ أي إجراء قانوني يتعلق بشأن استعمال هذه التقنية عند النطق بالحكم والذي يعتبر هنا حكم حضوري¹

2-1- نتائج إدخال الرقمنة على المنظومة الجزائية كمجسيد لإيجاز الإجراءات الجزائية

أ_ ظهور النيابة الإلكترونية :

في إطار مواصلة تطوير و تعزيز و تحسين نوعية و جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين الجزائريين عامة تم وضع أرضية إلكترونية جديدة تسمح لهم و تمكهم من تقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد، و من أجل للاستفادة منها يتوجب على الشاكي الولوج إلى أرضية “النيابة الإلكترونية” بغية ملء استمارة “تسجيل شكوى/عريضة عن بعد” بمجموعة من المعلومات و البيانات الشخصية الخاصة بهويته كاملة لتكوين هويته الرقمية أمام الجهة القضائية المختصة نوعيا و إقليميا حسب البيانات المتوفرة في نموذج الشكاوى ، و بعدها يتم تحويل هذه الشكاوى بصفة آلية إلى ممثل النيابة على حسب درجته و مكان تواجده _ وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي _ لاتخاذ الإجراء المناسب خلال هذه الشكاوى ، إما السير فيها أو حفظها وعدم السير فيها على حسب ما يقضي به قانون الإجراءات الجزائية²

بعد اتخاذ القرار بشأن هذه الشكاوى يتم إعلام المعني بها بمصيرها و ماهي الإجراءات المتخذة اتجاهها أو تلك الواجب اتباعها ، من خلال اللجوء إلى تقنيات تكنولوجيا حديثة أهمها البريد الإلكتروني أو الهاتف الذكي لتأكيد

¹ سعاد أجمود، تقنية المحادثة المرئية عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة خلال جائحة كوفيد 19 – دراسة على ضوء التشريع الجزائري، مجلد النبراس للدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 04، جامعة تبسة، أفريل 2023، ص 158

² وزارة العدل الجزائرية ، مصالح الوزارة المجلس و المحاكم ، دليل المستخدم الخاص بخدمة النيابة الإلكترونية ، تم نشره في 28 جويلية 2020 ، على الرابط الإلكتروني https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2020/07/service_parquet_electronique-2.pdf،

تم الصفح في تاريخ 6 أفريل 2024 ، على الساعة 16:16

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

وصولها و بلغة مفهوم و واضحة ودقيقة و بسيطة خالية من الغموض و التعقيد ، و بهذا فإن ظهور منصة النيابة الإلكترونية يمنح للمتقاضين طلب الدفاع عن مصالح المتضررة في أقرب فرصة ممكنة لهم دون اللجوء إلى موقع المحكمة في الواقع الحي مختصرين مشقة الطريق و الجهد و تفاديا التعطيل و تضيق الوقت في تقديم الشكاوى أو الادعاء مدنيا أمام قاضي التحقيق .

ب- الانتقال إلى نظام التقاضي الإلكتروني :

هذا النظام هو التاج الذي توجت به إستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إطار التقاضي ، و يمكن تعريفه على أنه عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة و مؤهلة من القضاة النظاميين من أجل نظر الدعوى ومباشرة إجراءاتها القضائية عن طريق وسائل إلكترونية مستحدثة ، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل ، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين¹

اذ يعتبر هذا النظام أكثر محاولة تجسيدا لحق السرعة في الدعوى العمومية و تقليص أمد التقاضي على عكس النظام القضائي العادي الذي يعرف بالإجراءات التقليدية المطولة ، اذ يتميز بمغادرة النظام الورقي و الاعتماد على استخدام الدعائم الإلكترونية وكذا سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى انتقال أطراف الدعوى إلى المحكمة فعليا وفي هذا توفير للوقت وتقليل من الازدحام و اكتضاض المحاكم والجلسات²

ج- ظهور عقوبات من نوع جديد في إطار المراقبة الإلكترونية :

وهذا النوع من العقوبات البديلة مس نوع واحد من الجرائم فقط وهو السالبة للحرية قصيرة المدة ، اذ يمكن تعريف نظام المراقبة الإلكترونية كطريقة حديثة لتنفيذ العقوبة خارج المؤسسة العقابية على أنها : إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله أو محل إقامته خلال ساعات محددة ، ويتم متابعته إلكترونيا ويتحقق هذا من الناحية الفنية بوضع أداة إرسال على يد المحكوم عليه تشبه الساعة تسمح لمركز المراقبة من كمبيوتر مركزي معرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجوداً في المكان والزمان المحددين بواسطة الجهة القائمة على التنفيذ أم لا³ .

¹ خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي ، بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية مصر- ، 2020، ص13

² بوعمره عقبة ، مبرك عبد القادر ، استعمال المتقاضين حقهم في التقاضي في ظل نظام التقاضي الإلكتروني ، مداخلة مشارك بها في ملتقى دولي حول الضمانات القضائية للحقوق و الحريات الأساسية في المركز المغاربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية ، منشورة في كتاب جماعي ، في المملكة المتحدة بريطانيا ، في جانفي 2024، ص 181,182

³ عمر سالم ، المراقبة الإلكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن ، دار النهضة العربية للنشر- ، مصر- ، الطبعة الثانية ، دون ذكر السنة ، ص 9

بوعمرة عقبة

فمن خلال هذا النظام يمكن استخلاص رسالة أنسنة العقوبة بما يتماشى و التحول الرقمي في المنظومة القانونية ، وتبناها المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 18_01 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-05 و المؤرخ في 18 جانفي 2018 و المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية عدد رقم 05 .

2- ضمانات المحاكمة العادلة بين واقع السرعة و رهانات التطبيق الفعلي للإجراءات في البيئة الرقمية:

لقد حرصت التشريعات المقارنة على وضع جملة من المبادئ الواجب مراعاتها عند السير في الدعوى العمومية او عند اتخاذ أي إجراء قضائي ، إلا أن هذه المبادئ و الضمانات الممنوحة للمتقاضين على حد سواء، أصبحت تواجه في البيئة الرقمية تحديات مختلفة بخصوص تحقيق التوازن بين السرعة والتطبيق الفعلي للإجراءات ، وهذا بدءا من مرحلة التحقيق القضائي إلى غاية صدور الحكم النهائي البات الحائز لقوة الشيء المقضي فيه.

1.2- خلال مرحلة التحقيق القضائي :

من أهم ضمانات المحاكمة العادلة أثناء مرحلة التحقيق القضائي هي منح حق الدفاع و ضمان السرية التامة في ظل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، إلا أن هذه الضمانات قد شأهدت طريقا آخر في ظل الرقمنة و العصرية، و هذا من خلال مايلي :

أ- ما تعلق بحقوق الدفاع :

يعتبر الحق في الدفاع ضمانة أساسية و لازمة لتحقيق العدالة في أي دعوى جزائية، اذ يتأسس على فكرة وجود و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أو التوازن بين السلطة الممثلة للدولة في الاتهام _ النيابة العامة _ وبين المتهم _ باعتباره صاحب المركز الضعيف بالنسبة للنيابة العامة _ وذلك حرصا على الحفاظ وضمان الحقوق المكفولة له ¹ ، وفي ظل عصرنة قطاع العدالة أصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم غير المحبوس بمقر المحكمة الأقرب إلى مكان إقامته بموجب نص المادة 441 مكرر 1 من الأمر رقم 20_04 السابق الإشارة إليه ، غير أن اللجوء إلى استخدام تقنية المصادرة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق يقتضي- احترام سماع الشهود و حتى إجراء المواجهة عند الاقتضاء من أجل الوصول إلى الحقيقة في أسرع وقت ممكن ، لكن الإشكال الذي يمكن إثارته بشأن استخدام وسائل الاتصال المرئية و السمعية في تسير إجراءات التحقيق بالرغم من أنها تقتضي على مسألة البعد الجغرافي و الانتقال الفعلي إلا أنها قد تتجاوز قواعد الاختصاص دون دراية مما قد يؤدي إلى ظهور مسألة تنازع الاختصاص ، ظف إليه من جانب المتهم فأنها تمس بحريته في تصريحه بحججه وأسانيده في محاولة الدفاع عن نفسه و هذا من جانب أنه قد لا يتقن التعامل الحسن على

¹ عبد الله أحمد هلال، حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحاكمة بين النقط المثالي و النمط الواقعي في فرنسا و مصر- و المملكة العربية السعودية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، في سنة 2000، ص 5

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

الأقل مع تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال أين يصبح حضوره مجرد إجراء شكلي خلف شاشة نظام المعالجة الآلية للمعطيات ، و بالتالي لا يمكنه الدفاع عن نفسه بالشكل المطلوب ، خاصة في غياب إichاءات ودلالات لغة الجسد التي تحمل في طياتها النصف الأكبر من الحقيقة سواء من حيث البراءة أو تأكيد التهم و هذا ما يؤدي إلى إفراغ حق الدفاع من محتواه خاصة إذا كانت شبكة الانترنت ضعيفة أو منعدمة

ب- ما تعلق بتكافؤ الفرص :

من حق جميع المواطنين الوصول الحر والعادل إلى مرفق القضاء و ممارسة حقهم في التقاضي ، إلا أن رقمنة الإجراءات القضائية أصبحت تشكل انتهاكا لهذا المبدأ ، وهذا من خلال أنه تكون النيابة العامة حاضرة ماديا و فعليا ولها الحق في تقديم دفعوها ومرافعاتها باسم المجتمع دون وجود أي عوائق و مشاكل تقنية و فنية ، و دون حواجز بينه وبين باقي الأطراف أين يمكنها التدخل بسهولة ، على عكس المتهم المتواجدة في الجهة الأخرى من المؤسسة العقابية يكون محروما من هذه الخصوصية المطلقة للنيابة العامة بالرغم منه أنه يجب أن تكون متكافئة على ميزان العدل ، وذلك لحدوث مشاكل تقنية أو فنية تؤدي إلى عدم وضوح طلبات النيابة العامة أو عدم وضوح طلباته بشكل سليم ودقيق مما يفوت عليه فرصة الدفاع عن نفسه جيدا .

و الجدير بالذكر هنا هو أن هذه الرقمنة في الإجراءات ليست على قدم واحدة من المساواة ، وذلك خاصة في حالة تواجد متقاضيين من ذوي الإعاقات السمعية و البصرية¹

ج- ما تعلق بضمان سرية التحقيق القضائي :

أكد المشرع الجزائري على ضرورة ضمان سرية إجراءات التحقيق في ظل استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في نص المادة 10 من قانون رقم 15_03 السابق الذكر ، وفي نفس الإطار سعى المشرع الجزائري على ضمان حماية السرية في نص المادتين 10 و 14 من نفس القانون خاصة عند إرسال العقود و المستندات باعتبارها الأدلة التي تؤدي إلى تفعيل السرعة و الفصل في القضية في أقرب فرصة ممكنة ، إلا أن واقع الفضاء الرقمي و التطور التكنولوجي المعاصر ليس دائما يحافظ على السرية بل هو واقع مكشوف لا يحترم الخصوصيات ، خاصة بظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي و زيادة ذكاء المجرم المعلوماتي ، الأمر الذي يسهل من عمليات اختراق المحادثات بين مختلف أطراف الدعوى العمومية المتهم خاصة المتهم بمحامييه أين تصبح السرية مجرد حبر على ورق .

¹ عثمانية كوسر ، المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 20/04 ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9، العدد

2، في سنة 2022، ص 1049

2.2 أثناء مرحلة المحاكمة :

تعتبر المحاكمة آخر مراحل الدعوى العمومية و التي فيها يتم صدور الحكم و الذي يكون قابل للطعن في غالب الأحيان ، وفي ظل الرقمنة لا تتجسد إلا إذا كانت جلساتها مفتوحة أمام العامة تطبيقا لمبدأ العلنية

أ- ما تعلق بمبدأ العلنية :

إن فتح مجال حضور المحاكمة أمام الجمهور مثل ماهو معمول به في العادة ، بعد اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية خاصة بمقتضى- الأمر رقم 20_04 جعل البعض يرى أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة الواجب تطبيقها ، لأنها لا توفر حضور الجمهور فعليا في قاعة الجلسات، و عليه لا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم¹

وهذا الأمر قد يوسع من السلطة التقديرية للقاضي و بالتالي الخروج به عن أخلاقيات مهنة القضاء و يصبح متعسفا في إصدار الأحكام غير محايد ، و بالتالي منع الجمهور و عدم تمكينهم من حضور الجلسات عن بعد يخل بمبدأ العلنية و لا يحسده

ب- تأثير المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ الوجاهية :

يقصد بمبدأ الوجاهية اتخاذ كافة الاجراءات في مواجهة الخصوم بطريق تمكينهم من العلم بها و هذا من خلال إجرائها في حضورهم أو من خلال إعلانهم بها و تمكينهم من الاطلاع عليها ومناقشتها² و هذا عملت بنص المادة 441 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية

غير أن اللجوء إلى المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بالنظر إلى جودة البنية التحتية التكنولوجية الدول أن الوسائل المستعملة خلالها ترتبط بجودة أو رداءة الاتصال بالإنترنت ، خاصة في ضعفها الأمر الذي يخل بمبدأ الوجاهية وبالتالي يؤثر على ضمانات المحاكمة العادلة عامة و أهمها الشفوية في المرافعات³

ج- ما تعلق بالافتناع الشخصي للقاضي الجزائي :

يمكن تعريفه على أنه عبارة عن انطباع شخصي يتولد في ذهنية القاضي نتيجة عملية علمية ذهنية تعبر عما يدور داخل نفسه وضميره وفقا لما يعرض عليه من وقائع حول النزاع ، فيصل فيه إلى تسليم قوي لا يدع مجالا للشك بإدانة المتهم أو براءته⁴

¹ خليل الله فليغة ، يزيد بوحليط ، المحاكمة عن بعد : سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ؟ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 ، العدد 01، في أبريل 2021 ، ص 897

² بربارة الرحمان بربارة ، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، منشورات بغدادي ، الجزائر ، طبعة 2، 2009، ص 22

³ يوسف عبد الهادي ، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات ؟ ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد 01 ، في سنة 2021 ، ص 230

⁴ نفس المرجع ، ص 230

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

ومن هذا المنطلق فإن رقمنة الإجراءات القضائية أدت إلى ضرورة إستعمال التقنية الحديثة في جلسات المحاكمة تجعل من القاضي يكتفي في غالب الأحيان بالهوية الرقمية لأطراف الخصومة الجزائية ، و بالتالي قد ما تكون الملامح و الصفات الخاصة بهم غير واضحة خاصة في ظل رداءة الشبكة ، و هذا ما يؤثر في تكوين القناعة الكافية ، ومن جهة أخرى تجعل القاضي يعتمد محاضر الضبطية القضائية بصفة رسمية لتكوين عقيدته و هي في الأصل تأخذ على سبيل الاستئناس و ليس على سبيل الحجة المطلقة إلا ما يقضي- به القانون .

خاتمة :

وفي الختام يمكنني القول أن موضوع رقمنة الإجراءات القضائية على مستوى الشق الجزائي ليست بالمسألة السهلة ، وذلك لأنها تركز على تقنيات التكنولوجيا الحديثة و مستجدات التطور التكنولوجي ، وبالتالي أعمال على محاولة تقليص أمد التقاضي و اختصار السير و إدارة الدعوى العمومية إلى غاية الفصل فيها بصفة نهائية مع ضرورة احترام مبدأ الفصل في الدعوى في آجال معقولة وهو الغاية الأولى التي تمت رقمنة الإجراءات القضائية لأجلها ، إلا أن هذه الرقمنة و تناولت السائل في البيئة الرقمية و خاصة في الجزائر لا يمكن الاعتماد عليه بصفة نهائية او بصورة أساسية ، وذلك لانتهاك هذه القفز النوعي. لأهم ضمانات المحاكمة العادلة خاصة مبدأ الوجاهية و الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي مما يجعل من مسألة تحقيق التوازن بين تقليص أمد التقاضي و ضمانات المحاكمة العادلة تحديًا هامًا في إطار رقمنة الإجراءات الجزائية .

نتائج الدراسة :

1-تهدف رقمنة الإجراءات الجزائية إلى رفع كفاءة مرفق العدالة و تحسين عمليات اللجوء إلى القضاء وتقديم العدالة الجنائية بطريقة أكثر فاعلية وسرعة

2-تهدف رقمنة الإجراءات إلى تقليص أمد التقاضي و التسهيل على المواطنين و إعفاءهم من تكاليف و مشقة التنقل إلى مقر الجهة القضائية المختصة و المؤهلة بنظر القضية

3-رغم مزايا الرقمنة و استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة الجنائية ، إلا أنها تعتبر تحد جديد يثير مجموعة من المخاوف بشأن ضمانات المحاكمة العادلة ، لأنها تؤدي إلى تقليص زمن التقاضي و في الوقت ذاته تخدم بعض حقوق المتهمين الأساسية

الاقتراحات:

1-من الضروري الاهتمام بالبنى التحتية التكنولوجية بما يتماشى و القدر الذي يسمح برقمنة الإجراءات الجزائية بمستوى عال من الدقة و الثقة والموثوقية والأمان، كتعزيز العمل بتقنيات التشفير

بوعمره عقبة

2-من المستحسن أن يكون هناك توافق و تكامل و تفاهم كبير بين السلطات القضائية والمشرعون من خلال العمل معاً و التشاور بالتركيز على الابتكار في المجال التقني و دمج الساحة القانونية لتسهيل وصول المتقاضين إلى جلسات التقاضي عن بعد بسرعة

3-فتح باب الندوات العلمية و المؤتمرات الوطنية و الدولية لطلبة الدراسات العليا في مجال القانون الجنائي مع منح المشاركة لجميع الأطراف ذوي الاهتمام في هذه النقاشات على رأسهم القضاة والمحامين والخبراء التقنيين ، كمحاولة لضمان تطوير نظم رقمنة الإجراءات الجزائية و تقليص مدة السير في الدعوى العمومية

4-من الأفضل إعطاء الأولوية لوضع خطط تدريب مكثف للفاعلين القضائيين حول استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في مجال الإجراءات الجزائية و مستقبل ضمانات المتهمين في ظل الرقمنة موضع مدونة قانونية مضبوطة و تفصيلية حول القانون الرقمي و ضماناته

5-ضرورة المراقبة و المراجعة المستمرة على التقاضي في البيئة الرقمية و معرفة الفراغات الناتجة عن تفعيل تأثير رقمنة الإجراءات الجزائية وتقليص أمد التقاضي قصد تسهيل الوصول المتساوي وتحسين كفاءة ودقة العمليات القانونية، مع ضرورة الحفاظ على حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة السريعة

قائمة المراجع:

01/ الكتب

1-مُجدّ حماد مرهج الهيّتي ، التكنولوجيا الحديثة و القانون الجنائي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، في سنة 2004

2-القاضي حازم مُجدّ الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، في سنة 2010

3-عصام نورالدين ، إدارة المعرفة و التكنولوجيا الحديثة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، في ، 2010

4-عبد العزيز بن سعد الغانم ، المحكمة الإلكترونية ، دراسة تأصيلية مقارنة ، دار جامعة نايف للنشر- ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، في سنة 2017

5-خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي ، بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية مصر ، 2020

6-كتاب جماعي دولي الضمانات القضائية للحقوق و الحريات الأساسية ، المركز المغاربي-شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية للنشر ، المملكة المتحدة ، بريطانيا ، في جانفي 2024

7-عمر سالم ، المراقبة الإلكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن ، دار النهضة العربية للنشر- ، مصر ، الطبعة الثانية ، دون ذكر السنة

8-عبد الله أحمد هلاي ، حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحاكمة بين النمط المثالي و النمط الواقعي في فرنسا و مصر و المملكة العربية السعودية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، في سنة 2000

رقمنة الإجراءات الجزائية فرصة لتقليص أمد التقاضي أم صرخ جديد يهدد ضمانات

المحاكمة العادلة ؟

9-بربارة الرحان بربرة ، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، منشورات بغدادي ، الجزائر ، طبعة 2، 2009

02/ المقالات العلمية

1-مُحَمَّد العبداني ، يوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020

2-الطيب بلواض، الذهبي خليفة، الخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 1، جامعة المسيلة، جانفي 2020

3-بوشاري أمينة، سالم بركام، الإصلاح الإداري في الجزائر ، عرض تجربة مرفق العدالة 1999، 2017 المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018

4-سعاد أجمود، تقنية المحادثة المرئية عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة خلال جائحة كوفيد 19 – دراسة على ضوء التشريع الجزائري، مجلد النبراس للدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 04، جامعة تبسة، أبريل 2023

5-عثمانية كوسر ، المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 20/04 ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9، العدد 2، في سنة 2022

6-خليل الله فليغة ، يزيد بوحليط ، المحاكمة عن بعد : سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ؟ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 ، العدد 01، في أبريل 2021

6-يوسف عبد الهادي ، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات ؟ ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد 01 ، في سنة 2021

03/ القوانين :

1-القانون رقم 15_03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق أول فبراير 2015، يتعلق بعصرنة العدالة ، ج، ر، ع، 6

2-الأمر رقم 20 – 04 المؤرخ في 11 محرم 1442، المرافق 30 غشت 2020 ، يعدل ويتم الأمر 66 – 15 و المتضمن لقانون الاجراءات الجزائية، ج، ر، ع، 51، ص 09

3-القانون رقم 09-04 ، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج، ر، ع، 47، الصادرة في 2009/08/16

4-القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج، ر، ع، 43

5-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 / الموافق لـ 01 فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج، ر، ع، 06

04/ المداخلات العلمية :

1-بوعمره عقبة ، مبرك عبد القادر ، استعمال المتقاضين حقهم في التقاضي في ظل نظام التقاضي الإلكتروني ، مداخله مشترك بها في ملتقى دولي حول الضمانات القضائية للحقوق و الحريات الأساسية في المركز المغاربي-شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية ، منشورة في كتاب جماعي ، في المملكة المتحدة -بريطانيا ، في جانفي 2024

05/ الروابط الإلكترونية

1-وزارة العدل الجزائرية ، رقمنة الإجراءات القضائية ، موجز حول العصرية تم نشره في تاريخ 23 مارس 2021 على الرابط الإلكتروني <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2> ، وتم التصفح في تاريخ 6 أفريل 2024

2-وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، التوقيع والتصديق الإلكترونيين ، مقال مصمم من طرف مؤسسة دعم تطوير الرقمنة ، تم النشر- في 2024 ، على الرابط الإلكتروني ، <https://www.mpt.gov.dz> ، تم التصفح في 6 أفريل 2024

3-زاهية براهيمي المديرة العامة للسلطة الحكومية للتصديق و التوقيع الإلكتروني ، مداخله حول الإطلاق الرسمي لخدمات التصديق و التوقيع الإلكترونيين ، السلطة الحكومية للتصديق و التوقيع الإلكتروني نجاحات و تحديات ، خطة طريق 2021_2023 ، في 13 مارس 2021 ، على الرابط الإلكتروني <https://www.youtube.com/watch?v=L7CILYWrh80>

4-بقلم النهار الجديد ، أول محاكمة عن بعد في القليعة ، نشر- في 07 أكتوبر 2015 – 00:00 ، الرابط الإلكتروني التالي <https://nhar.tv/MRZAF> ، تم التصفح في 6 أفريل 2024

5-وزارة العدل الجزائرية ، مصالح الوزارة المجالس و المحاكم ، دليل المستخدم الخاص بخدمة النيابة الإلكترونية ، تم نشره في 28 جويلية 2020 ، على الرابط الإلكتروني

https://www.mjustice.dz/wpcontent/uploads/2020/07/service_parquet_electronique-2.pdf ، تم التصفح في تاريخ 6 أفريل 2024